

وزير العدل يعزي الأمة في خدام الحرمين الشريفين

أرجاء الأرض من خلال إنشاء مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، وتشيد العشرات من المساجد والمراكز الإسلامية في عدد من العواصم والمدن الكبرى في العالم لنشر الإسلام ولخدمة أبناء المسلمين، واهتمامه بكافة قضايا المسلمين وسعيه لإيجاد الحلول والمبادرات لعلاج تلك القضايا وتوحيد كلمة المسلمين وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

ودعا معاليه الله عز وجل أن يحفظ لهذه الأمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز وأن يوفقهما إلى ما يحبه ويرضاه ويعزز بهما الإسلام والمسلمين.

كما رفع معاليه العزاء لأبناء الملك فهد بن عبدالعزيز وأسرته الكريمة وأن يلهمهم الله الصبر والسلوان.

واختتم معاليه تصريحه بالتضرع إلى الله سبحانه وتعالى أن يجزي الملك فهد على ما قدمه من أعمال جيدة لخدمة الإسلام والمسلمين خير ما يجزي به عباده الصالحين.

رفع معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أحر التعازي وصادق المواساة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولسمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز - يحفظهما الله - وللأسرة الحاكمة والشعب السعودي والأمة الإسلامية لوفاة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز تغمدته الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته.

وأعرب معاليه باسم كافة منسوبي وزارة العدل والدوائر الشرعية التابعة لها عن بالغ الحزن والأسى لفقد إمام المسلمين وقائد هذه الأمة الملك فهد الذي شهدت المملكة في عهده اليمون ازدهاراً وتقدماً في جميع المجالات.

ونوه معالي وزير العدل بالمآثر الخالدة والأعمال الجليلة لخدمة الإسلام والمسلمين في كافة أقطار المعمورة ومن ذلك التوسعة العظيمة التاريخية التي شهدتها الحرمين الشريفان، واهتمامه - يرحمه الله - بنشر المصحف الشريف في كافة

استقبالات معالي الوزير

القائم بالأعمال السنغافوري

استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه يوم الأحد ١٤٢٦/٤/١٤هـ القائم بالأعمال ورئيس بعثة سنغافورة لدى المملكة أنطوني شينغ.

وجرى خلال الاستقبال مناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الصديقين في المجالات القضائية. وحضر المقابلة المستشار المشرف العام على مكتب الوزير الدكتور عبدالله بن أحمد بن محمد آل الشيخ

سفيري الهند والمملكة المتحدة

استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بالوزارة يوم الأحد ١٤٢٦/٥/٥هـ سفيري كل من جمهورية الهند لدى المملكة أم أو إتش فاروق والمملكة المتحدة لدى المملكة شيرارد كوبر كولز وذلك كل على حدة.

وجرى خلال اللقاءين بحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وبخاصة ما يتعلق بالتعاون في المجال العدلي وسبل دعمه وتطويره.

وأشاد السفيران بمكانة المملكة على الساحة الدولية ونهجها المعتدل الداعي دائماً للسلام والعدل منوهاً بالواقع التشريعي والقضائي في المملكة.

وحضر المقابلتين المستشار والمشرف العام على مكتب وزير العدل الدكتور عبدالله بن أحمد بن محمد آل الشيخ.

وزير الخارجية الفلبيني

استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه يوم الأحد ٢٦/٥/٢٠١٤هـ معالي وزير الخارجية الفلبيني البرتو. وجرى خلال المقابلة استعراض العلاقات بين البلدين الصديقين في المجالات القضائية وسبل دعمها وتطويرها.

بن محمد آل الشيخ والسفير الفلبيني لدى المملكة بتاريم قانونم.

وأعرب معالي وزير العدل عن أمله في أن تتيح الزيارة التعرف على الواقع التشريعي في المملكة والإجراءات المتبعة في المحاكم الشرعية القائمة على تطبيق الشريعة الإسلامية.

وأوضح معاليه خلال الاستقبال أن أبرز سمات القضاء في المملكة العربية السعودية ومصدر التشريع القضائي هما القرآن الكريم وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم وهما المصدران الأساسيان للدين الإسلامي مشيراً إلى استقلالية القضاء في الملك وثباته الذي لا يتغير مع مرور الزمن.

وتطرق معاليه في حديثه معالي الوزير الفلبيني إلى أهم التطورات في المجال القضائي ومن بينها استحداث أنظمة المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمحاماة والتسجيل العيني للعقار وغيرها من النظم التي تصب في خدمة العدالة القضائية. من جانب آخر عبّر وزير الخارجية الفلبيني البرتو رومولو عن سروره بزيارة المملكة والتقائه بالمسؤولين فيها للاطلاع عن كثب على النهج القضائي القائم على الشريعة الإسلامية مبدياً ترحيبه باستمرار التعاون بين البلدين الصديقين في المجالات القضائية. وأشاد معاليه بما تجده الجالية الفلبينية في المملكة من حسن تعامل ورعاية مؤكداً في الوقت ذاته احترامهم لكل النظم والأحكام المعمول بها في المملكة. وحضر الاستقبال المستشار المشرف العام على مكتب معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن أحمد

سفير كندا والفلبين

استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بالوزارة يوم الاثنين ١٣/٥/٢٠١٤هـ سفير كندا لدى المملكة رودريك بل.

كما استقبل سفير الفلبين لدى المملكة باهناريم جينوملا.

وجرى خلال اللقاءين بحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وكل من كندا والفلبين وبخاصة ما يتعلق بالمجال العدلي وسبل دعمها وتطويرها.

وأثنى السفيران على مكانة المملكة في الساحة الدولية ونهجها المعتدل الداعي دائماً للسلام والعدل منوهان بالواقع التشريعي والقضائي في المملكة.

وحضر القابلتين المستشار والمشرف العام على مكتب وزير العدل الدكتور عبدالله بن أحمد بن محمد آل الشيخ.

السفير الكازاخستاني

استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بالوزارة يوم الثلاثاء ١٤٢٦/٥/٢٨ هـ سفير جمهورية كازاخستان لدى المملكة أسكر باييف.

وتم خلال الاستقبال مناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك في المجالات القضائية وسبل دعمها وتطويرها.

وتسلم معالي الوزير من السفير الكازاخسي في نهاية الاجتماع دعوة من رئيس المجلس الدستوري بجمهورية كازاخستان لحضور المؤتمر العالمي الذي سيعقد في مدينة أستان في غضون الشهر القادم تحت عنوان «دستور شخصية مجتمع ودوله».

تجدر الإشارة إلى أن المملكة وكازاخستان وقعتا مؤخراً اتفاقية للتعاون القضائي بين البلدين.

الحلقة العلمية

الثامنة للقضاة

♦ نظمت وزارة العدل بالتعاون مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يوم السبت ١٣/٤/١٤٢٦ هـ الحلقة العلمية الثامنة لأصحاب الفضيلة القضاة في المعهد العالي للقضاء التابع للجامعة واستمرت أسبوعين. وتهدف الحلقة التي شارك فيها ٣٠ قاضياً من مختلف محاكم المملكة إلى زيادة تأهيل القضاة من الجانب العلمي والتطبيقي وإثراء معلوماتهم وإلمامهم بما استجد في المجال الجنائي والادعاء العام.

فرع كتابة العدل الثانية بجنوب الرياض

يستقبل المراجعين

♦ بدأ فرع كتابة العدل الثانية الجديد في جنوب مدينة الرياض يوم السبت ٢٧/٤/١٤٢٦ هـ ممارسة أعماله اليومية في خدمة المراجعين من الأحياء الجنوبية بمنطقة الرياض فيما يتعلق بالوكالات والوصايا والإقرارات والتنازلات وغيرها من أعمال كتابة العدل الثانية.

ويأتي افتتاح الفرع الجديد بتوجيه مباشر من معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لتقديم الخدمة لأهالي سكان الأحياء المجاورة ومراعاة توزيع الخدمة بشكل أفضل وتوفير الراحة للمواطنين حيث تم استئجار مبنى جديد يقع في وسط الأحياء الجنوبية على الطريق الدائري الجنوبي الغربي وتم تأثيثه بجميع المستلزمات والتجهيزات ليؤدي دوره في خدمة المراجعين وقضاء احتياجاتهم ومعاملاتهم بكل يسر وكفاءة.

وزير العدل ومدير جامعة الإمام / اجتماع

❖ استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه في الوزارة يوم الثلاثاء ١٤٢٦/٥/١٤ هـ معالي مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور محمد بن سعد السالم يرافقه عدد من المسؤولين بالجامعة.

وشملت الإنجازات أيضاً تنفيذ حلقات النقاش للقضاة في المعهد العالي للقضاء أربع مرات في العام، حيث بلغ عدد المشاركين حتى الآن ٢١٧ قاضياً في ثمان دورات عقدت إلى جانب تنفيذ دورات تدريبية لكتاب العدل في المعهد يتم التحضير لها من خلال الوزارة والجامعة.

كما جرى خلال الاجتماع استعراض ما تم من ترتيبات تنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات فيما يختص بالمعهد العالي للقضاء.

وتطرق الاجتماع لموضوع تأهيل القضاة في مجال القضاء المتخصص واقتراح تشكيل لجنة من الوزارة والمعهد العالي للقضاء لدراسة الخطة المستقبلية لتأهيل وتدريب القضاة كما جرى استعراض الدراسة المعدة بشأن عقد دورات متخصصة في الحاسب الآلي للقضاة.

حضر اللقاء من جانب وزارة العدل وكيل الوزارة الشيخ عبدالله بن محمد اليحيى والمشرف العام على الإدارة العامة للمستشارين بالوزارة الدكتور صالح بن عبدالعزيز العقيل وعدد من المسؤولين.

كما حضره من جانب الجامعة وكيل الجامعة الدكتور سليمان أبا الخيل وعميد المعهد العالي للقضاء الدكتور زيد بن عبدالكريم الزيد وعدد من المسؤولين بالجامعة.

ورأس معالي وزير العدل اجتماعاً لبحث ما توصلت إليه اللجنة التنسيقية بين الوزارة والجامعة بحضور معالي مدير الجامعة وعدد من المسؤولين من الجهتين.

واستهل معالي الدكتور عبدالله بن ممد بن إبراهيم آل الشيخ الاجتماع بالترحيب بمدير الجامعة والمسؤولين فيها وشكرهم على التعاون المثمر مع الوزارة وبخاصة تنظيم الدورات المتعلقة بالقضاء وذلك في إطار الرسالة التي تضطلع بها كل من الوزارة والجامعة.

وجرى خلال الاجتماع تناول العلاقات والنشاطات القائمة بين الوزارة والجامعة وسبل دعمها وتعزيزها بما ينعكس إيجاباً بإذن الله في خدمة المصلحة العامة وبخاصة في المجال القضائي، حيث تم مناقش ما توصلت إليه اللجنة التنسيقية المشتركة بخصوص حلقات النقاش التي تنظمها الوزارة للقضاة وتعد بمقر المعهد العالي للقضاء التابع لجامعة الإمام ممد بن سعود الإسلامية.

واستعرض الاجتماع موجزاً لأهم إنجازات اللجنة خلال الفترة الماضية وبخاصة ما يتعلق بترشيح القضاة وتأهيل وتدريب القضاة، حيث حققت عدداً من الإنجازات منها زيادة أعداد الخريجين من الجامعة المرشحين لتولي أعمال القضاء وكتابة العدل مع تطبيق معايير الترشيح.

الهيئة العامة للاستثمار ووزارة العدل (ورشة عمل)

تتبعها الهيئة للتأكد من جدية المستثمرين وكذلك الإجراءات التي تتبعها الهيئة في منح التراخيص. كما ناقشت تأثير النظام القضائي على بيئة الاستثمار ودره المهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين وتشجيعهم على اتخاذ قراراتهم الاستثماري في المملكة ودور الهيئات القضائية الرسمية والخاصة في ضمان حقوق المستثمرين ودورها في فض منازعات المستثمرين سواء عن طريق المحاكم أو عن طريق التحكيم.

وأوضح معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن المحاكم التجارية هي التي ستكون مسؤول عن النظر في القضايا التجارية والاقتصادية وأن جميع القضايا المتعلقة بهذا المجال ستنتقل من ديوان المظالم إلى المحاكم التجارية التي نص النظام القضائي الجديد على إنشائها.

وعن بدء عمل المحاكم التجارية قال معاليه في تصريح عقب افتتاح الورشة أن هذه المحاكم مرتبطة بالنظام القضائي الذي صدر وهو الآن يدرس من جانبين الأول يتمثل في هيئة الخبراء وهي لجنة تنظيمية لوضع الوظائف ومن جانب آخر هناك لجنة في معهد الإدارة بالعامه تدرس الجانب الإداري لهذه المحاكم وبعد الانتهاء من هذه الدراسات سيعلن عن بدء العمل في هذه المحاكم.

وعن ما يتعلق بالرهن العقاري أشار معاليه إلى أنه تمت دراسة الموضوع في لقاء علمي سابق قدمت فيه الوزارة رأياً شرعياً يحقق فيه الرهن العقاري حتى لا يقع في أي مخالفة شرعية وبالتالي تستطيع الوزارة توثيق ذلك الرهن الذي طبق فيه المفهوم الشرعي الذي قدمته الوزارة.

وعن فتح مكاتب محاماة نسائية أكد معاليه أنه ليس للوزارة أي نية في فتح مكاتب محاماة نسائية إذ لا توجد حاجة لها في الوقت الحاضر.

♦ افتتح معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ومعالي محافظ الهيئة العامة للاستثمار عمرو بن عبدالله الدباغ يوم الاثنين ١٢/٦/٢٠١٤هـ ورشة العمل الخاصة بأنظمة الاستثمار في المملكة التي تنظمها الهيئة بمقرها في الرياض. وبدأت الحلقة بكلمة لمعالي محافظ هيئة الاستثمار عبر فيها عن تطلعه في أن يسهم هذا اللقاء في بحث سبل التعاون المشترك وإيجاد الآليات ومعرفة الرئيات وتعزيز الأدوار المشتركة بين وزارة العدل والهيئة والتوصل إلى نتائج وتوصيات تفعل جوانب العمل المشترك ويعزز فرص النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل للمواطنين.

عقب ذلك ألقى معالي وزير العدل كلمة أكد فيها أهمية التعاون بين الوزارة والهيئة العامة للاستثمار في سبيل وضع القوانين في مجال الاستثمار وفق ضوابط شرعية. أثر ذلك قام معالي المحافظ عمرو الدباغ بتقديم هدية تذكارية لمعالي وزير العدل.

وتنظم الهيئة العامة للاستثمار الورشة بالتعاون مع وزارة العدل لدراسة السبل الكفيلة بتهيئة المناخ الاستثماري في المملكة ليكون أكثر جاذبية لتوطين رؤوس الأموال المحلية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وشارك في الورشة التي تعد الأولى من نوعها في المملكة عدد من أصحاب الفضيلة القضاة بوزارة العدل وعدد من المختصين في الهيئة العامة للاستثمار.

وتلخصت أبرز محاور الورشة في عرض موجز عن دور الهيئة ورؤيتها المستقبلية لتهيئة البيئة الاستثمارية في المملكة وعن جهودها في توطين الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية كما تطرقت الورشة إلى مناقشة أبرز ما تضمنه نظام الاستثمار الأجنبي من أحكام بما في ذلك التعريف بحقوق وواجبات المستثمر الأجنبي والآليات التي